مقتطف الصحف الصهيونية

الأربعاء 4 أيار 2022

مقالات

"تايمز أوف إسرائيل": لا غيابات: التحالف يستعد للمعركة عشية إعادة افتتاح الكنيست

بقلم كاري كيلر-لينياليوم

قبل افتتاح جلسة الكنيست الأسبوع المقبل بقائمة ضعيفة من 60 عضو كنيست فقط، أصدر رؤساء فصائل الائتلاف يوم الثلاثاء رسالة يخبرون أعضاء الكنيست أنه يجب عليهم حضور جميع جلسات الكنيست خلال الأسابيع الثلاثة المقبلة. إضافة الى ذلك، لا يزال لتحالف المتعثر بلا ضابط أصوات، بعد الرحيل المفاجئ للضابطة السابقة عضو الكنيست عيديت سيلمان من حزب "يمينا"، ومن غير الواضح من سيكون مسؤولاً عن تأمين الأصوات الضرورية لتمرير التشريعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن فصيل "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي منسحب في الوقت الحالي من الائتلاف، وأصواته الأربعة غير متوفرة.

"خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من افتتاح الجلسة، الغيابات، لأي سبب من الأسباب، غير ممكنة"، ورد في الرسالة بخط عريض ومسطر. وبدون أغلبية في المجلس المكون من 120 مقعدًا، يحتاج الائتلاف إلى كل عضو حاضر للمصادقة على التشريعات، المتراكمة من الجلسة الماضية.

وبعد الأسابيع الثلاثة، يجب أن تتم الموافقة على جميع الغيابات خلال أيام عمل الجلسة الكاملة – عادة أيام الإثنين والثلاثاء والأربعاء – من قبل إدارة التحالف ويجب أن تتضمن إشعارًا مسبقًا لمدة خمسة أيام، وخاصة تحديد عضو كنيست معارض يمكن الاتفاق معه لموازنة تصويت بعضهما البعض.

وتعد موازنة الأصوات ممارسة شائعة في الكنيست، حيث يقوم عضو في الائتلاف وعضو في المعارضة بإلغاء أصواتهما بغياب أو امتناع متبادل متفق عليه. ويمكن للمعارضة أن تختار الحد من استخدام هذه الأداة من أجل تعقيد المسار الصعب بالفعل للائتلاف لتحويل المشاريع إلى قوانين.

وفي الماضي، أدى وجود تحالف هش ورفض المعارضة لموازنة الأصوات إلى نتائج صعبة، من الليالي الطويلة في الجلسة الكاملة إلى الخيارات الشخصية الصعبة. وفي عام 2018، تعرض عضو الكنيست آنذاك يهودا غليك لضغوط للإسراع من جنازة زوجته إلى الكنيست للتصويت، عندما رفضت المعارضة موازنة صوت لصالح الائتلاف الذي يقوده الليكود.

وأعلنت القائمة العربية الموحدة عن "تجميد" عضويتها الائتلافية في اعقاب التوترات الرمضانية في الحرم القدسي، لكنها تركت مجالاً للعودة للائتلاف في حال استجابته لمطالب القائمة السابقة بشأن الميزانيات والوضع الراهن في الأقصى.

* * *

"إسرائيل اليوم": ليس لدى السنوار ما يتباهى به

بقلم: يوآف ليمور

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

على خلفية العملية القاسية التي قتل فيها ليلة أول من أمس حارس في أرئيل، صعدت حماس من مساعيها لتشجيع العمليات والعنف على جانبي الخط الأخضر.

خطاب زعيمها، يحيى السنوار، كان محاولة للإبقاء على الصراع حول رواية أن المسجد الأقصى في خطر. كان هذا خطاباً خطيراً، وأساساً بسبب تطرقه الصريح لعرب إسرائيل.

السنوار، المصاب بأعراض جنون العظمة منذ حملة حارس الأسوار العام الماضي، لعب بصراحة داخل السياسة الإسرائيلية. فقد أراد أن يجعل نفسه ليس فقط عامل إرهاب آخر يبحث عن نشاط وطني في أوساط الداخل أيضا بل كمن يحاول أن يكون هو من يقرر المصائر في حكومة إسرائيل وفي مجلسها النيابي أيضا.

خيراً فعل منصور عباس حين أشاح بيده للسنوار وأوضح أنه لا يعمل إلا وفقاً لمصالح عرب إسرائيل.

هذا عنصر مهم في إعادة السنوار إلى حجمه الطبيعي: زعيم منظمة إرهاب غير كبيرة، يخطئ في التفكير بأنه يضع معادلة لإسرائيل.

أقواله عن أن إسرائيل هي «بيت العنكبوت» كانت تقليداً لخطاب نصرالله بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من جنوب لبنان.

نصرالله هو الآخر تعلم منذئذ شيئاً أو شيئين، وعلي أي حال مشكوك أن يكون للسنوار ما يتباهى به: لم تنفذ منظمته أياً من العمليات التي نُفذت في الأسابيع الأخيرة.

صحيح أن حماس حققت شعبية واسعة في الشارع الفلسطيني وفي شرق القدس وفي الشبكات الاجتماعية، ولكن من الناحية العملياتية الصرفة كان الشهر الأخير فشلاً ذريعاً بالنسبة له.

يفهم السنوار هذا جيداً، ولهذا فهو يحاول أن يركب ظهر نجاحات الآخرين.

هذه المسائل ستستمر في الأيام القادمة، حتى عيد الفطر الذي ينهي شهر رمضان.

وبعد ذلك بقليل أيضاً، حتى يوم الاستقلال.

لقد سعى السنوار في خطابه صراحة لأن يبقيها لاحقاً أيضاً؛ هذا هو سبيله ليضمن أن تبقى حماس ذات صلة أيضا دون أن يشعل جبهة غزة.

صحيح أنه هدد بأن منظمته قادرة على أن تطلق ألف صاروخ في وقت واحد.

ولا يزال، في انتظار إسرائيل تحدٍ أمني غير بسيط في الضفة. فالعملية في أرئيل ستشجع، على أي حال، محاولات لتقليدها مثلما حصل بعد عمليات مشابهة في الماضي. وهذا سيستدعي من الجيش الإسرائيلي أن يحول القوات، التي ترابط الآن على خط التماس لصالح نشاطات عملياتية في عمق الأراضي الفلسطينية – بالاستناد إلى معلومات من الشاباك، تؤدي إلى اعتقالات وتحقيقات تسمح بإحباط عمليات أخرى.

كما سنرى تكثيفاً للقوات على طول المحاور وفي مداخل المستوطنات.

هنا أيضاً، يمكن التقدير بأنه سيكون هناك من سيحاول العودة إلى تحدي منظومات الحراسة.

إلى جانب النشاط العملياتي، سيحتاج الجيش الإسرائيلي لأن يفحص في إطار التحقيق في العملية طريقة الحراسة وإدارتها في الموقع الذي قتل فيه الحارس.

وأفاد التحقيق الأولي بأن «المخربيْن» راقبا الموقع واعتبراه نقطة ضعف قبل أن يعملا. كما أن النشاط التكتيكي للحراس في الميدان يحتاج إلى فحص، ولا سيما في المراحل التي سبقت إطلاق النار: من اللحظة التي فتح فيها المخربان النار من السيارة، حمى الحارس الذي قتل بجسده الحارسة التي كانت معه، خطيبته، ودفع على ذلك الثمن بحياته.

أما المخربان اللذان نفذا العملية فقد عملا دون ذكاء جم ما يزيد بالطبع الإحباط في الشاباك وفي الجيش. فقد القي القبض عليهما في منزليهما، كل واحد وسلاحه المصنع محلياً – والتحقيق الأولي معهما أظهر أنهما

عملا بمبادرة ذاتية ودون مساعدة أو توجيه من أي تنظيم.
على نحو مختلف عن معظم منفذي العمليات مؤخراً، استسلما بلا معركة، وبالتالي بقيا على قيد الحياة أيضاً ما يمكننا أن نتعرف منهما عن التخطيط للعملية وعن الطريقة التي حصلا بها على السلاح الذي استخدماه.
ولا بد أن جهاز الأمن سيستوعب في أقرب وقت ممكن دروس العملية، ولكن الادعاءات التي أطلقت أمس ضد استخدام شركات حراسة مدنية في الضفة كانت مغلوطة. فللحراس المدنيون توجد مساهمة مهمة لحراسة الجبهة، ولا سيما في المعابر وفي المستوطنات، كون الحديث يدور عن خريجي وحدات قتالية هذا هو رزقهم، فإنهم بشكل عام خبراء ومتوازنون في عملهم أكثر من الجنود في الجيش النظامي.
الحل، إذا ما كانت حاجة له، هو في التحسينات الموضعية، وليس بتغيير الفكرة.
حقيقة أنه بين الـ15 قتيلاً في عمليات الشهر الأخير، القتيل أول من أمس كان الأول في الضفة ما يدل على أن الضغط الأمني ينجح ويجب مواصلته، وبالتأكيد على خلفية تصريحات السنوار.

* * *

"معاريف": اليمين الإسرائيلي يفعّل آلة سمّ هائلة

بقلم: بن كسبيت

أمضى رئيس الشاباك روني بار مع مئات من رجال الجهاز نهاية الأسبوع في مطاردة «المخربين» اللذين قتلا الحارس في مدخل أرئيل.
من الوحدة العملياتية للجهاز («تكيلا») عبر العملاء، مشغلي العملاء، وحدة السايبر، المنسقين، الميدانيين، المخبرين وباقي من يقومون بمهمة حفظ أمننا، كل يوم، كل ساعة، كل السنة.
في هذا الوقت، واصل البيبيون شتمهم في الشبكات. والنبرة يعطيها كالمعتاد، النائب إيتمار بن غبير، الرجل الذي أدين بعضوية منظمة إرهاب، والذي لا يفوت أي شعلة إقليمية، والذي أصبح أحد الأشخاص الأكثر شعبية في اليمين، يتغول على من قاتل في سييرت متكال ويخدم منذ ثلاثين سنة في جهاز الأمن العام كي يحميه ويحمينا.
في كل مرة يخيل فيها لنا أنه لم يبقَ مكان للهبوط إليه أكثر، تنفتح هوات جديدة.
ومن لا يعقب، لا يستخف، لا يحذر، لا يطلب من مؤيديه وقف هذا الجنون؟
من نشر أمس بيان عزاء لعائلة المغدور من أرئيل وتصريحا سياسيا إلى جانبه، دون أن يثني على «اليمام»،

دون أن يذكر الشاباك، دون أن يدافع عن رئيس الشاباك، الذي في صوره في بزة الـ اس. اس ومع الشنب على نمط هتلر زينت التويتر أمس.

هذا الرجل هو أيضا من شرعن كهانية بن غبير. وأنا اسأل نفسي: كيف يمكنه أن ينظر هذا الصباح إلى حراسه الذين هم أيضا من رجال الشاباك؟

شن بن غبير هجوما على الشاباك بسبب توصيته ألا يُسمح له بالمشاركة في مسيرة الأعلام.

نشر ضد رئيس الشاباك بيانات في الصحف. بيانات شخصية ضد رئيس جهاز الأمن العام، شخص لا يمكنه أن يرد عليه وحتى لو كان يستطيع فإنه مشغول جدا في إطفاء الحرائق التي يشعلها بن غبير على أساس يومي.

في البيانات، يقضي فحص بن غبير للعمليات الأربع الأخيرة بأن رونين بار «فشل»، يفتري عليه («كف عن الإحاطات وابدأ بالعمل») وكل ما ينقص أيضا هو أن يحبسه في القاعدة. عالم مقلوب.

ليس بن غبير هو المذنب. فمحب إشعال النيران يعرف كيف يشعل النار. هذا هو جوهر عمليه وبداية مجده. مذنبون هم أولئك الذين أعطوه الشرعية وأجلسوه في مركز الصالون الإسرائيلي (البرلمان).

أتذكرون خطاب نتنياهو قبل سنة ونيف والذي قال فيه كيف منع بن غبير من الحجيج إلى الحرم وإشعال الشرق الأوسط كله؟ نعم، نتنياهو ألقى خطابا كهذا. ليس في القرن الماضي، بل الآن تماما، منذ وقت غير بعيد.

في هذه الأثناء حصلت بضعة أمور. أي، نتنياهو كف عن أن يكون رئيس وزراء، ولأجل أن يعود، فإنه يحتاج لبن غبير. إذن فجأة مسموح إشعال الشرق الأوسط.

ولما كان لم يعد ممكنا أن نتوقع من نتنياهو أي شيء، وبالتأكيد ليس موقفا رسميا يتيح له أن يحذر من التحريض ضد بينيت أو ضد الشاباك، تعالوا نرتب الأمر.

قبل وقت قصير من مسيرة الأعلام، قبل نحو أسبوعين، حج إيتمار بن غبير إلى الحرم. الوضع كان متوتراً في حينه أيضاً، وكانت الأجواء قابلة للاشتعال، لكن الشرطة والشاباك لم يمنعاه من الحجيج؟ لماذا؟ لأنه لم تكن معلومات استخبارية ذات صلة. بن غبير حج إلى الحرم، التقطت له الصور، غادر وبالتأكيد خاب ظنه في أن شيئا لم يشتعل في أعقاب ذلك.

أما في هذه المرة فقد كانت معلومات استخبارية. الشاباك هو جهاز مرتب، يوجد محفل مهني يجلس على هذه الأمور كل يوم. ترفع إلى هذا المحفل فتاوى مهنية وتقويمات استخبارية. تشارك هناك محافل استخبارات أخرى، شرطة وما شابه. في هذه المرة كانت معلومة واضحة وصلبة بأن مشاركة بن غبير في

هذا الوقت وهذا المكان من شأنها أن تمس بحياة الإنسان، تمس بالأمن القومي واشتعال العنف، والذي سيستغرق وقتا طويلا وغير قليل من حياة البشر للقضاء عليه.

نقل الشاباك، كما هو متوقع منه، فتواه المهنية إلى المحافل المسؤولة ولهذا فقد منعت الشرطة بن غبير من أن يشارك في مسيرة الأعلام. على هذا كان الزبد، على هذا كان الغضب، على هذا يجعلون الآن رئيس الشاباك سياسيا متحيزا والجهاز المسؤول عن حماية أمننا وديمقراطيتنا ميليشيا سياسية.

لكن هذا لا ينتهي ببن غبير، هذا يبدأ من هناك. يوجد واحد، يعقوب بردوغو، متفرغ من الدرجة الثامنة يتنافس الآن على مقعد في قائمة الليكود التالية يقول منذ بضعة أيام إن التهديدات على عائلة بينيت هي «أحبولة إعلامية من الشاباك.«

مشوق أن نعرف ما هي الفرية التالية: أن يكون الشاباك هو الذي قتل رابين هي فرية نعرفها منذ الآن.

فهل الشاباك يزرع المخربين في مدن إسرائيل أيضا؟ وهل الشاباك هو الذي أقنع بنيامين نتنياهو في حينه بتحرير 1.100 حمساوي (بمن فيهم يحيى السنوار و 400 من كبار القتلة)؟ لا يمكن أن نعرف. فلننتظر ما سيتفوه به بردوغو إياه.

يمكن أن نربط به كثيرين آخرين وليسوا أخيارا حقا، ممن يفترون هذه الأيام فريات دم على جهاز الأمن العام.

أحدهم نشر أمس أن الشاباك (يقدم الإحاطات لصحافيي اليسار فقط): كذب. للشاباك يوجد قسم إعلامي ضيق، يقدم الإحاطات لمراسلين في شؤون الأمن وحتى هذا بتقنين، ودون تمييز في الميول السياسية.

»الشاباك استخدم من أجل الشرطة» كتب المغرد إياه، «برنامج بيغاسوس ضد فلبر وآخرين». كذب.

للشرطة توجد قدرات مستقلة والبرنامج الذي استخدم لم يكن بيغاسوس.

إلى أين يؤدي كل هذا، تسألون؟ إلى مكان جد غير جيد. بهذه الوتيرة، «الإرهاب» الفلسطيني، تهديدات حماس وأجهزة الطرد المركزي في نتناز ستكون المشكلة الأقل اشتعالا عندنا. آلة سم هائلة الحجوم تبث في داخلنا أكاذيب، فريات دم وتحريض منفلت العقال، دون التردد في الأدوات. وكأن هذه الدولة لا تعود لنا جميعاً.

* * *

"هآرتس": فقط ليس نفتالي!

بقلم: جدعون ليفي

ما الذي يريدونه منه؟ ما الذي يريده اليمين الديني والوطني من نفتالي بينيت نفسه؟ ما الذي يريدونه من

حياته، والآن يوجد أيضا من يريدون موته.

رصاصات ومغلفات، بينيت في دور حياته كإسحق رابين. ولكن إذا كان يمكن في حالة رابين أن نفهم الخطر المتربص بالاحتلال من استمرار ولايته، وهو خطر وهمي لا أساس له، فأي خطر يشكله بينيت؟ بينيت هو بوليصة تامين أخرى لمواصلة الاحتلال والاستيطان، مثل كل أسلافه. وقد قال ذلك وهو يفعل ذلك. لقد كان وما زال يمينياً وحكومته يمينية. ضجة كبيرة على لا شيء.

ينقض اليمين على بينيت بصورة مسمومة وبجنون يذكر بالهجمات على بنيامين نتنياهو من قبل كارهيه. «فقط ليس بيبي» استبدل بـ «فقط ليس نفتالي.«

الإهانة التي توجه لبينيت من معسكر اليمين هي إهانة لا تصدق بحدتها. بينيت ليس فقط هو المتحايل وأبو التحايل في جميع الأزمان، بل هو أيضا اليساري والخائن المطلق. وهو حتى لا يعرف أنه هكذا؛ نحن أيضا لا نعرف.

لا توجد ذرة من اليسار في سياسة حكومة بينيت. لذلك، من الواضح أن كل شيء مرة أخرى هو شخصي. بينيت هو خائن ليس لأنه خان نهجه، هو لم يقم بالخيانة، بل لأنه خان نتنياهو.

هذه خيانة تعهد بها مسبقاً. بينيت هو الذي تسبب باستبدال نتنياهو، هذا هو ذنبه في نظر اليمين وهذا هو خطأه.

أخطأ بينيت أيضاً وارتكب ذنباً آخر أقل أهمية مما عرض. فقد قام بضم عرب إلى حكومته. وهذا أيضاً خطأ لا يغتفر.

عنصرية اليمين لا يمكنها تحمل وجود عرب في الحكومة. اليمين يعتبر هذا سابقة خطيرة وشرعنة لعرب إسرائيل كمواطنين متساوي الحقوق، وهذا بالطبع كارثة وطنية بالنسبة لليمين. ولكن أيضا عملية ضم راعم لم تؤدِ حقا إلى تغيير كبير في السياسة، لهذا أيضا هذه ضجة كبيرة على لا شيء. بإضافة الميزانيات لعرب إسرائيل بدأ نتنياهو، هذا يجب أن يقال في صالحه، وكل شيكل سيضاف لهم ليس شيكلاً ليساريين، بل هو شيكل لحكومات مسؤولة فهمت بشكل متأخر جدا أن هذا هو مصلحة الدولة وليس مصلحة اليسار.

في الأمور المصيرية لم يتغير أي شيء. نتنياهو بدأ باتفاقات أبراهام وبينيت عززها؛ قانون القومية بقي على عاره، ولا توجد أي نية لإلغائه؛ القتلى العبثيون في المناطق من قبل الجيش يتواصلون في الزيادة كل يوم؛ عنف المستوطنين أيضا يتواصل.

حومش لم تتم إعادتها إلى أصحابها ولن تتم إعادتها. أفيتار تضج بنشاطات مستوطنين نهايتها معروفة،

ستكون هناك مستوطنة أخرى إلى الأبد؛ لم يتم إخلاء الخان الأحمر في عهد نتنياهو ولن يتم في عهد بينيت أيضا.

الجرافات تواصل بناء المستوطنات وشق الشوارع الضخمة في المناطق، اذهبوا وشاهدوا بأم أعينكم.

إذا كان أكثر بقليل من عشرة آلاف عامل مسموح لهم الدخول من غزة هو تغيير فإن الأمر يتعلق بنكتة محزنة وكئيبة بشكل خاص.

تصنيف بينيت كيساري وخائن هو استمرار لتقليد طويل وغير مجيد لليمين، بالأساس للمستوطنين، من النحيب والتذمر والبكاء على المصير المر عند الحاجة والصراخ عند الحاجة، خاصة عندما لا يكون هذا ضروريا.

صرخة القوزاقي المسروق. بينيت يساري، شي جيفارا من رعنانا، جورج حبش من مجلس يشع، برنارد مايدوف من يمينا. عبء إثبات أنه غير ذلك، ملقى على عاتقه. هكذا فعلوا دائماً. لقد وصلوا بعيداً جداً مع هذه الاستراتيجية.

لكن الحقيقة هي شيء آخر. فبينيت انتخب لرئاسة الحكومة بأغلبية أصوات الكنيست، في عملية سليمة لا مثيل لها، حسب نظام الحكم المتبع في إسرائيل.

لم يكن هناك أي تحايل في أفعاله. فوراً عند انتخابه أعلن أن حكومته لن تنشغل بالموضوع الفلسطيني، وهذا تعهد للأسف جسده بالكامل.

تشبه سياسته في معظم المجالات سياسة سلفه، مع بعض التغييرات الواجبة وغير الكبيرة ودون أي تأثير حقيقي من جانب شركائه في اليسار والوسط الذين يدعمون بصمتهم سياسته.

إذا كان بينيت يسارياً فعندها إيتمار بن غبير وبتسلئيل سموتريتش هما وسط معتدل. وربما في الحقيقة نحن نتوجه إلى هناك.

* * *

"إسرائيل اليوم": علبة باندورا ملك الأردن

بقلم: إسحق ليفانون

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والأبحاث

كنت ولا أزال مؤيداً لإقامة علاقات ثنائية طيبة، بل وقريبة، مع المملكة الأردنية. وأسباب ذلك متنوعة، وكلها تعود لمجال المصلحة العليا للدولتين. وكائنة ما كانت هذه الإرادة الحقيقية في الحفاظ على علاقات

قريبة مع المملكة، ثمة خطوط حمراء محظور اجتيازها، وثمة إحساس بأن الأردن اجتازها. الملك يتحدث عن مؤامرة إسرائيلية لتقسيم الحرم بين اليهود والعرب، وهذا كذب؛ فقد أعلنت إسرائيل رسمياً بأن لا نية لهذا. أطلق الملك، بشكل غير مباشر، يد الأوقاف لإرسال ورقة غير رسمية للولايات المتحدة، طلبت فيها تغيير الوضع القائم ونقل إدارة كل الشؤون، بما فيها الأمنية داخل الحرم إلى يد الأوقاف. إسرائيل في الخارج.

إن تهجم رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة على إسرائيل أمام أعضاء البرلمان، كان مؤذياً وكاذباً ومهيناً، وما استخدمه من تعابير متطرفة أمر لا يطاق.

برغبته في الإعراب عن تأييده للمشاغبين الفلسطينيين، قال رئيس الوزراء الأردني إن اليهود يدنسون جبل البيت (الأقصى)، هذه لغة حادة، ليست في مكانها. كما استدعت عمان مندوب إسرائيل إلى حديث توبيخ.

حاول الملك تجنيد العالم العربي – الإمارات ومصر – ضد إسرائيل. يبدو أن المملكة تراهن بكل الصندوق، وينبغي إيقاظها من حلمها.

على إسرائيل استدعاء السفير الأردني إلى وزارة الخارجية دون إبطاء؛ لحديث توبيخ، سيكون مطالباً فيه أن يوضح للمسؤولين عنه بأن إسرائيل دولة سيادية ومستقلة مسؤولة عن النظام والهدوء العامين، خصوصاً في "جبل البيت".

الأردن، من ناحيته، مسؤول عن المساعدة لتحقيق هذا الهدف، كما وعد المسؤولين الإسرائيليين الذين زاروا الملك عندما كان غانتس هناك، عشية عيد رمضان الأخير، وكذا حين طلب الأمريكيون تهدئة الخواطر.

في الحديث الذي ستجريه إسرائيل مع السفير، ينبغي لها القول بأنها ترفض أقوال رئيس وزراء الأردن بكاملها، وأنها تحافظ وستواصل الحفاظ على الوضع الراهن. مصاعب الملك عبد الله الثاني الداخلية معروفة، ولكن لا يمكن التلويح بذلك كلما خرج الجمهور الأردني إلى الشوارع وتظاهر ضده. لن تكون إسرائيل كبش الفداء للتغلب على هذه المصاعب.

أبو عبد الله، الملك حسين، رحمه الله، الذي هو الآخر واجه مصاعب مشابهة في مملكته، عرف كيف يتصدى لهذا الشأن بحكمة سياسية نادرة. فقد أدرك بأن العلاقات الوثيقة مع إسرائيل ذخر ومصلحة عليا للمملكة.

بُذل في السنة الماضية جهد حقيقي من جانب إسرائيل لترميم العلاقات مع عمان، والتي تدهورت أساساً بسبب أعمال الشغب الفلسطينية داخل الحرم وللعجز الذي أبداه الأردن. يبدو أن هذا ينجح. لكن سلوك عمان الأخير يعمل ضد ميل التحسن هذا.

لشعب إسرائيل مشاعر ومطالب، وإذا ما نفذ استفتاء عن مشاعره من سلوك الأردن الأخير، لست واثقاً من ان الملك سيكون راضياً عن النتائج، وينبغي التقدير بأنه يرى أهمية لهذه العلاقات. يمكن الانتقال بسهولة إلى التصريحات المتطرفة، وعليه فإن على الملك أن يوقف التدهور.

لكن إذا تبين بأن هذا هو موقف المملكة تجاه الفلسطينيين، المعلنة بـ ("أحبي كل فلسطيني يرشق حجراً على إسرائيلي في الحرم"، مثلاً)، التي تطلقها شخصيات مركزية كرئيس الوزراء، حينئذ على المملكة ألا تتفاجأ بوجود إسرائيليين يعتقدون بأن الأردن هو فلسطين. لفرحتنا جميعاً، هذا ليس الموقف الرسمي لإسرائيل. الدولتان بحاجة الآن لوقف التدهور بكل القوة، والتوصل لمسيرة إشفاء العلاقات فيما بينهما. وثمة تخوف بأن الملك يحاول فتح صندوق كان مغلقاً، لكننا نأمل ألا يتبين بأنه صندوق مفاسد.

* * *

"هآرتس": هل ستؤثر "لاهاي" على سلوك إسرائيل في حربها المحتملة على غزة؟

بقلم: مايا شتاينيتس

تشكلت محكمة الجنايات الدولية في لاهاي عام 2002 بعد نشوء محاكم خاصة تلاحق مرتكبي جرائم الحرب وسلسلة الانتهاكات ضد حقوق الإنسان، وكانت التتمة كتأثير دومينو سريع؛ فما بدأ كفكرة أكاديمية تشبه الخيال (ولاية قضائية عالمية)، دخل إلى الاستخدام الروتيني، وسرعان ما تحول إلى تهديد يومي لكبار شخصيات دولة إسرائيل والجيش الإسرائيلي، الذين كانت لهم علاقة بقرارات عسكرية. دورون الموج، وآفي ديختر، وحتى تسيبي لفني، مروراً بصعوبات بشأن زيارتهم لبريطانيا على خلفية الخوف من أوامر اعتقال خاصة. كشف عاموس يارون في 2003 بأنه قد يقدم للمحاكمة في بلجيكا لأنه كان قائد قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع بيروت أثناء مذبحة صبرا وشاتيلا. وفحصت إسبانيا في 2009 تقديم رئيس الأركان السابق دان حلوتس للمحاكمة. لم تنجح أي خطوة من هذه الخطوات، لكنها وضعت عقبات أمام هؤلاء الأشخاص والدولة.

مؤخراً، تواجه إسرائيل "تحقيق محكمة الجنايات الدولية بشأن فلسطين"، الذي بدأ في 2019 وتركز على عملية "الجرف الصامد" وعلى إطلاق النار على متظاهرين في "مسيرات العودة"، وعلى البناء في المستوطنات. هذا التطور كان مفاجئاً، وإسرائيل ليست عضوة في المحكمة، لكن الأمم المتحدة في 2012 اعترفت بالسلطة الفلسطينية كدولة مراقبة، وهكذا فتحت الطريق لولاية قضائية للمحكمة ضد مواطنين إسرائيليين. مهما كانت نتائج هذا التحقيق، فلا شك أن تطور القضاء الدولي الجنائي الذي بدأ بتجديد قضائي أوروبي، أصبح ذا تأثير حقيقي على سلوك إسرائيل، سواء على المستوى الفردي في ساحة الحرب، أو على مستوى الحكومة في رسم السياسة.

العقوبات الاقتصادية على روسيا، وعلى أشخاص معينين كزعماء أوليغاركيين، وعلى انتقال رؤوس الأموال، وعلى التجارة والحركة مع روسيا، كل ذلك تمت تغطيته بتوسع، وهي تطوير كبير متعدد الأذرع ومتعدد العقوبات لصيغ أرق وأكثر محدودية، التي فُرضت بالفعل في جميع أنواع السياقات على دول مثل سوريا وليبيا وكوريا الشمالية وروسيا وإيران، وبالطبع على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، الذي هناك من يعتقدون بأن العقوبات الدولية هي التي أدت إلى نهايته (من هنا أيضاً مصدر الإلهام لحركة بي.دي.اس ضد إسرائيل).

دون الدخول في التفاصيل، يمكن أن نجمل بأن العقوبات الاقتصادية اعتبرت حتى فترة قصيرة، أداة مختلفاً عليها من ناحية أخلاقية بسبب تأثيرها على مجمل السكان المدنيين، ولأن إمكانية نجاحها تعد جزئية على أبعد تقدير. ولكن الحرب في أوروبا تغير كلياً، سواء الرؤية فيما يتعلق بالنطاق الممكن للعقوبات، وفيما يتعلق بالنجاعة القاطعة لها (حتى الآن يبدو أنها، ليس جيش أوكرانيا، هي العامل الذي يمكنه أن يهزم روسيا)، وفيما يتعلق بـ "العلاقات العامة" لكونها أداة أخلاقية وحتى ضرورية. ربما أن السويفت المغلق (الحاجز البنكي – المالي) سيكون هو المفتاح الذي سيغير قواعد اللعب ويزيل فقر الدم المعروف للعقوبات الاقتصادية.

يجب على إسرائيل أن تستعد لذلك. ففي المرة المقبلة التي ستهب فيها رياح حرب بين إسرائيل وغزة، ثمة عامل آخر في المعادلة سيشكل ضغطاً شديداً جداً على أوروبا وعلى الولايات المتحدة لفرض عقوبات اقتصادية على إسرائيل تشبه العقوبات المفروضة الآن على روسيا. والثمن الذي ستدفعه بسبب استخدام هذه العقوبات سيكون أقل بما لا يقارن بالثمن الذي تدفعه الآن إزاء روسيا، التي تقف على خزان الطاقة الذي تحتاجه القارة الأوروبية وتعتبر [روسيا] الاقتصادي الـ 11 من حيث الحجم في العالم.

إذا كان نفتالي بينيت يعتقد، قبل كونه رئيساً للحكومة، بأن "الجنود يخافون من النيابة العامة أكثر من السنوار" (تشرين الثاني 2019)، يجدر به أن تضيء إشارة التحذير من الآن. إسرائيل تغص بالتحديات الأمنية وتقع في منطقة غير بسيطة. ولكن حماية مواطنيها وخلال ذلك أيضاً احترام قواعد القضاء الدولي، يقتضيها الواقع ولكل الأسباب، وأكثر من أي وقت مضى.

* * *

"معاريف": السؤال: كيف نرى «نحن» مكان العرب في دولتنا؟

بقلم: الون بن دافيد

اجتاز جهاز الأمن العام الشاباك في الأسابيع الاخيرة تغييراً تنظيمياً دراماتيكياً: لأول مرة منذ تأسس الشاباك يقام فيه قسم يركز حصريا النشاط حيال كل مواطني اسرائيل، عرباً ويهوداً على حد سواء. سيعمل القسم الذي يسمى بشكل طبيعي "قسم اسرائيل" على احباط الارهاب والجريمة الوطنية في عموم الوسط العربي والوسط اليهودي ايضا.

نشأ التغيير الذي قاده روني باركدرس من الاحداث الصادمة لايام حملة حارس الاسوار، قبل اقل من سنة. درس تمنحه احداث الشهر الاخير ايضا مفعولاً اضافياً: الفهم بان الجريمة الجنائية السائدة في الوسط العربي اصبحت تهديدا على أمن عموم مواطني اسرائيل، وان خطاً رفيعاً يفصل بينها وبين الجريمة الوطنية.

كما أن التحقيقات في الايام ما بعد اضطرابات حارس الاسوار اكدت الحاجة لقسم يختص بجمع المعلومات وتحقيقات المواطنين الاسرائيليين، سواء أكانوا عرباً ام يهوداً، إذ ان الطرفين يتمتعان بذات الحقوق وبحماية القانون. "الدائرة اليهودية في الشاباك، المسؤول عن احباط الارهاب والتآمر السياسي في الوسط اليهودي كانت تحل تقليديا في القسم الذي يعنى باحباط التجسس وبالاجانب. اما الآن فقد اصبح جزءاً من اللواء الشمالي في الشاباك، الذي عني حتى الآن بعرب اسرائيل فقط.

في السنوات الاخيرة تجذر هنا العرف للحديث في اسبوع يوم الكارثة عن احتمال التهديد الوجودي من ايران. ولكن عندما تخشى مقيمة في بئر السبع من أن تخرج الى السير في ساعات الظلام او عندما يفكر مواطن اسرائيلي مرتين اذا كان سيتجه الى طريق عراد، واضح أنه يوجد هنا تهديد ملموس وقريب اكثر بكثير. العنف المستشري في الوسط العربي المسلح، واساسا في النقب، اصبح خطرا حقيقيا على امننا الشخصي جميعا.

ان صور مسلحين بدو يطلقون النار على عمال شركة الكهرباء هذا الاسبوع – انتقلت الى ايدينا. يمكن لنا

أن نتخيل فقط كيف كنا سنرد لو أن هذه كانت ايران هي التي تهاجم بالسايبر البنية التحتية للكهرباء في دولة اسرائيل.

على مدى عشرات السنين درجوا في الشاباك على ان يفصلوا بين ما سمي "عرب اسرائيل" وبين البدو في النقب. لواء الشمال في الجهاز عني بعرب اسرائيل الذين يسكن معظمهم في الشمال بينما اللواء الجنوبي، الذي يعنى اساسا بغزة، لمس هنا وهناك ايضا ظواهر جريمة وطنية في اوساط البدو. احداث السنة الماضية اكدت الفهم بانه توجد حاجة لقسم واحد يركز عموم النشاط تجاه عرب اسرائيل والآن اللواء الشمالي سيعمل حيال عموم الوسط العربي، من الشمال حتى الجنوب.

في الشاباك يفهمون بأنهم ملزمون بالعمل في التماس الذي بين الجريمة الجنائية والوطنية، ولكن لم يقرروا بعد بالضبط اين يمر الخط. في كل حال ستكون المستشارة القانونية للحكومة مطالبة بان تخول الشاباك بالعمل في المجالات التي تخرج عن المسؤوليات التي تقررت لها في القانون.

تركيز الجهد تجاه العنف في الوسط العربي سيتطلب سلسلة اخرى من التعديلات التشريعية. توجد على الطاولة منذ الآن مشاريع قوانين لفرض عقاب على من يستهلك مضامين داعش، تماما كمن يستهلك مضامين الشذوذ الجنسي بحق الاطفال. يستوجب انتشار السلاح في الوسط العربي تشديد العقاب على حيازة السلاح غير القانوني، بما في ذلك بنادق اير سوفت التي تعد بنادق رياضية، ولكن بتحويل طفيف تصبح سلاحاً فتاكاً.

النموذج الطبي

بدأ القسم الجديد منذ الآن بتعميق التغطية الاستخبارية وتجنيد المصادر في اوساط عرب اسرائيل في عموم الدولة. ولكن لا تكفي الاستخبارات الجيدة. فمن اجل جعلها عملاً ناجعاً ستكون حاجة لزيادة قوات الشرطة وحرس الحدود وربما ايضا اقامة ألوية، مثل ألوية الجيش الاسرائيلي في الضفة، يمكنها أن تعمل وترد بسرعة على كل استخبارات يتم جمعها.

كل هذا لا يأتي كي نلون الوسط العربي كله بلون الخطر. فالاستطلاعات التي يجريها الشاباك في اوساط السكان العرب تشير الى الاستقرار. نحو 80 في المئة منه لا يزالون يتطلعون اكثر من اي شيء آخر الى التطور الشخصي – الازدهار الاقتصادي والرفاه في اطار الدولة اليهودية. نحو 20 في المئة منه يريدون ثورة وطنية – الغاء الدولة اليهودية والاعتراف بوطنيتهم الفلسطينية. من داخل العشرين في المئة اياهم توجد فقط كسور فقط من واحد في المئة مستعدة لأن تترجم هذه التطلعات الى أفعال.

ظهر في السنة الماضية أيضا تغيير إيجابي في نهج قسم من قيادة الجمهور العربي، واساسا القيادة المحلية،

واستيعاب بأن العنف يهدد جمهورهم قبل كل شيء. بعد سنوات كافحوا فيها ضد التسلل الاستخباري الى الوسط وصدوا محاولات انفاذ الدولة، يوجد المزيد فالمزيد من الزعماء في الجمهور العربي ممن يفهمون بأنهم هم أيضا يفقدون السيطرة وان السبيل الوحيد لوقف الجحيم العنيف الذي يعربد في تجمعاتهم الاهلية هو حوكمة الدولة.

لكن التغيير لن يتحقق فقط عبر الانفاذ. فدولة إسرائيل ملزمة بان تخلق بديلا للجيل الشاب في الوسط العربي كي لا يكون نموذج قدوته فقط تاجر المخدرات المسلح الذي يسافر في (BMW) سوداء وهذا لا يتطلب ميزانيات فقط بل وتغييراً في النهج أيضا: المهندس الشاب ينبغي أن يعرف بانه سيقبل في العمل على أساس كفاءاته ولن يرفض فقط لأن اسمه احمد، وطالب الصيدلة يمكنه أن يستأجر شقة من اليهود حتى لو كان اسمه محمد.

يوجد لنا منذ الآن نموذج كهذا يعمل على نحو ممتاز في الجهاز الصحي. في مستشفياتنا يعمل يهود وعرب الواحد الى جانب الاخر، كاطباء، كممرضين وكقوى مساعدة، ويحاكمون فقط وفقا لكفاءاتهم. هذا النموذج يجب ان ينسخ أيضا الى أماكن أخرى.

يوجد إسرائيليون يؤمنون بان ذات يوم سينهضون ولن يكون هنا عرب بعد ذلك، ولكن هذا وهم. حتى لو لم نختار هذا – فان الأقلية العربية هي جزء من هذه الدولة وهي لن تذهب الى أي مكان. في الأسبوع القادم سنحتفل بـ 74 سنة على استقلالنا كدولة يهودية. وحقيقة ان لأول مرة منذ قيام الدولة يوجد اليوم حزب عربي هو جزء من الائتلاف، يشكل أيضا تغييرا لتفضيل الناخبين العرب ويفتح فرصا عديدة للتغيير.

على مدى عقود عديدة ننشغل نحن اليهود بمسألة ما الذي يريده العرب. سن 74 هو زمن طيب لان ننظر في المرآة ونسأل أنفسنا أيضا، نحن اليهود، كيف نرى نحن مكان العرب في دولتنا.

* * *

استطلاع رأي

"تايمز أوف إسرائيل":

استطلاع رأي: اليهود اليمينيون في إسرائيل أقل ميولا لرؤية مستقبل مشترك مع العرب

بقلم جوداه آري غروس

ازداد تشاؤم اليهود الإسرائيليين اليمينيين بشكل ملحوظ بشأن إمكانات المستقبل المشترك مع مواطني إسرائيل العرب خلال العام المنصرم، بينما أصبح نظرائهم الليبراليون أكثر تفاؤلا، حيث قال تسعة من كل 10 منهم إنهم يؤمنون بمثل هذه النتيجة، وفقا لاستطلاع رأي جديد نشر يوم الاثنين.

أصدر "معهد سياسات الشعب اليهودي" البحثي مؤشر التعددية السنوي عشية احتفال إسرائيل بـ"يوم الاستقلال" في وقت لاحق من هذا الأسبوع، حيث وجد في الغالب انقسامات عميقة ومتعمقة بين مختلف شرائح المجتمع الإسرائيلي – العلمانية والوطنية والدينية والمتدينة الأرثوذكسية والعربية – مع مجالات قليلة يمكن لهذه الشرائح الاتفاق عليها.

تعتمد معظم الأسئلة التي طرحها المستطلعون على أسس حزبية ودينية، حيث عادة ما يكون لدى الإسرائيليين اليهود اليمينيين والملتزمين نظرة أكثر سلبية تجاه العرب ويزيد احتمال دعمهم للبقاء منفصلين عنهم، مقارنة بنظرائهم اليساريين والعلمانيين.

أجرى الاستطلاع كميل فوكس من جامعة تل أبيب، أحد أبرز منظمي استطلاعات الرأي في إسرائيل، بمشاركة 1100 يهودي و200 غير يهودي – بما يتماشى تقريبا مع مبنى المجتمع الإسرائيلي. بعد ذلك تم تحليل النتائج من قبل فوكس وزميلي البحث في معهد دراسات الشعب اليهودي، شموئيل روزنر ونوح سلبكوف.

وجد الاستطلاع أن هناك احتمال أكبر بأن يؤمن موطنو إسرائيل العرب بأن اليهود الإسرائيليين متطرفون أكثر مما كانوا عليه قبل أربع سنوات، حيث قال 8في المئة فقط أن "قلة قليلة" من اليهود الإسرائيليين كانوا متطرفين اليوم مقارنة بـ 23في المئة ممن قالوا ذلك في 2018.

وكتب واضعو الاستطلاع "يمكن طرح عدة فرضيات فيما يتعلق بأسباب هذا التغيير، بما في ذلك الخطاب اللاذع في أربع حملات انتخابية، ورد الجمهور اليهودي على أعمال الشغب في مايو 2021، وحقيقة أن جزءا كبيرا من الجمهور العربي لا يدعم مشاركة حزب عربي في الائتلاف الحاكم."

بالإضافة إلى المعركة التي استمرت 11 يوما بين الجيش الإسرائيلي وحركة حماس، شهد شهر مايو في العام الماضي أيضا اضطرابات واسعة النطاق وعنف داخلي بين اليهود والعرب، مما أسفر عن سقوط عدد من القتلى، معظمهم من اليهود.

ومع ذلك، في الوقت نفسه، يدعم غالبية العرب في إسرائيل العيش في أحياء مختلطة مع اليهود وأن تكون لديهم أماكن عامة مشتركة بشكل عام، باستثناء المقابر، والتي يرغب معظم الناس في إسرائيل – اليهود وغير اليهود – في الفصل بينها بحسب الدين.

وجد استطلاع الرأي أيضا أن هناك احتمال أكبر بأن يعتقد اليهود الإسرائيليون من اليمين أن "الكثير" من العرب متطرفين، 27في المئة اليوم مقارنة بـ 20في المئة في عام 2018، ولكن هناك احتمال أكبر بشكل كبير أن يعتقد الإسرائيليون اليهود اليساريون أن "عددا قليلا" من العرب هم من المتطرفين، 19في المئة اليوم مقابل 8في المئة قبل أربع سنوات.

حذر واضعو التقرير من أن هذه الأرقام ربما لم تعد دقيقة حيث تم طرح الأسئلة قبل تنفيذ عدد من الهجمات من قبل عرب من مواطني إسرائيل مرتبطين بتنظيم "الدولة الإسلامية" في أواخر مارس – والتي كان من الممكن أن تغير الردود لو تم إعطاؤها الآن.

وجد الاستطلاع أن 58في المئة من الإسرائيليين، بمن فيهم اليهود وغير اليهود، قالوا إنهم إما "موافقون بشدة" أو "موافقون تماما" على أن اليهود والعرب لهم "مستقبل مشترك" في إسرائيل. كان هذا نفس الرقم العام الماضي. ومع ذلك، فإن نظرة أعمق على الأرقام بين اليهود الإسرائيليين تظهر تحولا ملحوظا من خلال الانتماء السياسي.

في عام 2021، قال نصف اليمينيين الإسرائيليين إنهم يؤمنون بآفاق "مستقبل مشترك" بين اليهود والعرب، بينما وافق هذا العام 28في المئة فقط على هذا الرأي. لكن هذا الانخفاض الكبير قابله إسرائيليون يساريون ازدادوا ثقة، حيث قال 88في المئة أنهم يؤمنون بإمكانية مستقبل مشترك هذا العام، مقارنة بـ 70في المئة ممن قالوا ذلك العام الماضي.

وجد الاستطلاع أيضا أنه كلما زاد تدين الإسرائيليين اليهود، زادت احتمالية دعمهم لمشاركة لأحزاب الأرثوذكسية المتشددة، أو الحريدية، في الائتلاف، مع موافقة 32في المئة من الإسرائيليين العلمانيين، و57في المئة من الإسرائيليين المحافظين، و78في المئة من الإسرائيليين القوميين المتدينين، و94في المئة من الإسرائيليين الحريديم. كما وجد الاستطلاع أن العكس هو الصحيح فيما يتعلق بدعم فكرة أن تكون الأحزاب السياسية العربية جزءا من الحكومة، حيث أيد الفكرة 73في المئة من العلمانيين الإسرائيليين، و45في المئة من المحافظين، و19في المئة من القوميين المتدينين و27في المئة من الحريديم.

بشكل عام، يدعم معظم الإسرائيليين – اليهود وغير اليهود – وجود مساحات عامة مشتركة بالكامل مع استثناءين ملحوظين: المقابر والأحياء.

غالبية كبيرة من الإسرائيليين اليهود وغير اليهود يؤيدون وجود مقابر منفصلة تماما، 72في المئة و- 67في المئة على التوالي.

تقسم قضية الأحياء المختلطة اليهود بالتساوي، مع دعم ما يقرب من الثلث للأحياء المشتركة بالكامل، فيما يدعم الثلث تقريبا الأحياء "المشتركة أحيانا، والمنفصلة أحيانا" ويدعم الثلث تقريبا الأحياء المنفصلة. ما يقرب من ثلاثة أخماس العرب الإسرائيليين – 59في المئة – يؤيدون أحياء مشتركة بالكامل، بينما يؤيد 21في المئة أحياء منفصلة، والبقية يؤيدون أحياء "منفصلة أحيانا، ومشتركة أحيانا."

ومع ذلك، ضمن الأعداد الإجمالية لليهود الإسرائيليين، هناك بيانات تُظهر أن هناك احتمال أكبر أن يعارض اليهود الإسرائيليون من اليمين الإسرائيلي مساحات المعيشة المشتركة أكثر من نظرائهم الليبراليين.

الغالبية العظمى من الإسرائيليين اليساريين (70في المئة) تؤيد أحياء مختلطة بالكامل، مقابل 2في المئة الذين يؤيدون أحياء منفصلة. في المقابل، فإن أغلبية كبيرة من اليمينيين الإسرائيليين (63في المئة) يؤيدون أحياء منفصلة، بينما يؤيد 14في المئة فقط الأحياء المشتركة. في الوسط، يؤيد الثلث الأحياء المشتركة بشكل كامل و19في المئة يؤيدون الأحياء المنفصلة، بينما قال الباقون إن ذلك يجب أن يكون على أساس كل حالة على حدة.

كان الإسرائيليين المتدينون أيضا أكثر ميلا لدعم الفصل بين اليهود على أساس الشعائر الدينية. يؤيد نصف الإسرائيليين المتدينين فقط وجود جميع الوحدات العسكرية بمزيج من الجنود العلمانيين والمتدينين، بينما قال الثلث إنه يجب تحديد ذلك على أساس كل حالة على حدة، ويقول 14في المئة أنه ينبغي فصلهم جميعا بالإعتماد على الالتزام الديني.

كما سأل المستطلعون المشاركين في الاستطلاع عن قضية العنف في المجتمع العربي الإسرائيلي ومن المسؤول عنها، وكشفوا عن انقسامات صارخة بين الإسرائيليين العرب واليهود في هذا الشأن.

يلقي معظم العرب في إسرائيل باللائمة على المجتمع الإسرائيلي والشرطة، بينما تلقي الأغلبية النسبية من اليهود باللائمة على "الثقافة" العربية.

من بين الإسرائيليين غير اليهود الذين شملهم الاستطلاع، وافق 40في المئة على أن العنف في المجتمع العربي هو "نتيجة سنوات عديدة من الإهمال والتمييز ضد الوسط العربي" وقال 37في المئة أن السبب هو أن "الشرطة لا تقوم بعملها بشكل صحيح". كما ألقى 9في المئة باللوم على المجتمع العربي لعدم سماحه للشرطة بالعمل ضد العنف في الوسط العربي، وألقى 14في المئة باللوم على "مسألة الثقافة."

من بين اليهود الذين شملهم الاستطلاع، قال 37في المئة أن العنف هو نتيجة "مسألة ثقافية" وقال 35في المئة أنه "نتيجة سنوات عديدة من الإهمال والتمييز ضد الوسط العربي". بينما انقسم الباقون بين إلقاء

اللوم على الشرطة وإلقاء اللوم على المجتمع العربي لعدم سماحه للشرطة باتخاذ إجراءات فعالة ضد العنف.

ومع ذلك، كانت الردود اليهودية منقسمة بعمق وفقا للانتماء السياسي، حيث عرّف جميع من شملهم استطلاع الرأي تقريبا والذين ألقوا باللوم على الثقافة العربية عن أنفسهم بأنهم إما يمينيون أو وسطيون. في المقابل، ألقى 82في المئة من اليهود اليساريين الإسرائيليين باللوم على الإهمال والتمييز.

* * *

تحليل

"هآرتس": أربعة تحديات طويلة الأمد تواجه إسرائيل غير إيران

ترجمة: الرابطة الدولية الدولية للخبراء والمحللين السياسيين

يمكن للنمو الديموغرافي العربي أن يقلب الموازين ويجعل الاحتلال غير مستدام جهود العلاقات العامة المكثفة للجيش الإسرائيلي لا يمكنها تعويض مسودة النموذج المنهارة هل تستطيع إسرائيل حماية فضاءها السيبراني؟

التغطية الإعلامية اليومية في إسرائيل مكرسة بشكل شبه حصري لما هو موجود الآن. في المجال الاستراتيجي الأمني ، من النادر أن تخصص الصحافة الوقت أو التفكير لما يكمن وراء الأفق ، على مسافة تزيد عن بضعة أسابيع. مسح عشوائي للعناوين الرئيسية في العام الماضي سيكشف عن مزيج التهديدات المعتاد: إيران وحزب الله والإرهاب الفلسطيني في كثير من الأحيان ، من إطلاق الصواريخ في قطاع غزة إلى هجمات الإرهابيين المنفردين في الضفة الغربية. لكن إسرائيل بحاجة إلى النظر إلى ما هو أبعد من ذلك. فيما يلي أربعة من المشاكل الحادة التي تواجه البلاد ، دون كلمة (تقريبًا) عن إيران.

عرب أكثر من اليهود

في العامين الماضيين ، أجرى جهازان أمنيان على الأقل تدقيقًا غير رسمي لموضوع حساس: الديموغرافيا الإسرائيلية الفلسطينية. توصل المرجعان اللذان استندا إلى جمع وتحليل البيانات من مختلف الهيئات التي تتعامل مع الإحصائيات إلى نتيجة مماثلة: في مرحلة ما خلال العام 2020 حصلت نقطة التحول. منذ ذلك الحين ، ولأول مرة منذ عقود تجاوز عدد العرب بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن عدد

اليهود بشكل طفيف. هناك مجموعة من المجموعات العرقية داخل تلك الحدود التي تحمل وضعًا قانونيًا من أنواع مختلفة ، يبلغ عددها أكثر بقليل من 14 مليون نسمة. عندما يتم جمعهم جميعًا - اليهود من جهة والعرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية ، وفلسطينيين من القدس الشرقية يحملون الجنسية الإسرائيلية ، وفلسطينيين من الضفة الغربية وفلسطينيين من قطاع غزة تكون النتيجة متساوية تقريبًا مع الجانب العربي لديه ميزة عددية طفيفة.

وهذه نقطة مهمة ، لأنه هذه الاتجاهات ستستمر مع مرور الوقت ومن المرجح أن يزداد التفاوت إلى حد ما ، بسبب الاختلاف في معدلات المواليد بين المجموعات المختلفة (على الرغم من الانخفاض المتوقع في معدل المواليد بين العرب). على المدى الطويل ، سيزداد الوعي بهذه الحقيقة في المجتمع الدولي أيضًا. في ظل هذه الظروف ، ستجد إسرائيل صعوبة أكبر في الحفاظ على احتلال أبدي في أجزاء واسعة من الضفة الغربية ، مع وجود بعض الفلسطينيين هناك تحت سيطرتها الكاملة ، والبعض الآخر تحت السيطرة الجزئية (نقاط تفتيش ، اعتقالات ، محاكمات) وجميعهم لا يحق التصويت للمؤسسات المنتخبة في إسرائيل.

الادعاء بأن هذه مجرد ظاهرة مؤقتة تنبع فقط من الظروف الأمنية التي لا يمكن حلها في هذه الأثناء مشكوك فيه أكثر من أي وقت مضى في الغرب. في الوقت نفسه ، وتُظهر استطلاعات الرأي التي أجريت في السنوات الأخيرة بين الفلسطينيين في المناطق دعمًا متزايدًا لفكرة الدولة الواحدة. كما أظهرت أن المزيد والمزيد من الفلسطينيين ، خاصة من جيل الشباب يتخلى عن تأييد حل الدولتين لصالح الافتراض بأن الأمور في النهاية ستعمل لصالحهم. إن تفوقهم الديموغرافي سيؤدي في النهاية إلى ضغوط دولية لا تطاق على إسرائيل ، مما يجبرها على تقديم تنازلات والاتحاد مع الأغلبية العربية.

لسنوات ، رأى رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو أن أحد أهدافه الرئيسة نسف إقامة دولة فلسطينية. لقد لجأ إلى كل تكتيك تأخير يمكن تخيله، اعترف نتنياهو بحل الدولتين (في خطابه في جامعة بار إيلان عام 2009) ووافق أيضًا على تجميد مؤقت للبناء في المستوطنات. عمليا ، مرت السنوات ، خضع العالم العربي لاضطراب ، وفقد أوباما إيمانه واهتمامه بإمكانية حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. كرر نتنياهو الذي لم يؤمن بالحل من البداية وجهات نظره الأصلية حول هذا الموضوع ، واعتبارًا من عام 2017 تمتع أيضًا بالرياح الخلفية القوية التي قدمها خلف أوباما ، دونالد ترامب.

استؤنف البناء في المستوطنات الذي لم يتوقف نهائيا حتى خلال فترة التجميد لدقيقة بكامل قوته. قام رئيسان سابقان للإدارة المدنية . الهيئة الحاكمة الإسرائيلية في الضفة الغربية . منذ وقت ليس ببعيد بجولة شاملة في الضفة الغربية بعد استراحة طويلة. كان استنتاجهم واضحًا: البناء الممنهج من قبل

المستوطنين في السنوات الأخيرة في شكل بؤر استيطانية ومزارع زراعية وتوسيع المستوطنات القائمة يخلق واقعا جديدا هناك ، مما جعل فكرة الفصل بين السكان. كلها لكن غير قابلة للتحقيق. من ناحية أخرى ، يمكن ملاحظة جهود بناء فلسطينية معاكسة في المنطقة (ج) ، التي تخضع بموجب اتفاقيات أوسلو للسيطرة الأمنية والمدنية الإسرائيلية. كلا الجانبين يخلقان الحقائق على الأرض ، ويقللان تدريجياً من قابلية حل الدولتين للحياة.

لم يكتف نتنياهو بذلك. لسنوات ، جادل اليمين الإسرائيلي أنه من الممكن فصل الصراع مع الفلسطينيين (مع الحفاظ على الوضع الحالي) عن العلاقات الدولية لإسرائيل حتى مع العالم العربي. في المقابل ، أصر اليسار على أنه من دون الانسحاب من المناطق ، فإن موقف إسرائيل الدولي سيتضرر ، وأنه سيكون من المستحيل القيام بغارات دبلوماسية جديدة في الدول الصديقة في المنطقة. من المفترض أن التحالف مع ترامب ساعد نتنياهو في دحض هذه الفكرة: لقد أدت اتفاقات إبراهيم والتحركات الأخرى إلى تطبيع العلاقات مع أربع دول عربية - الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب والسودان وتحسين العلاقات معها.

رأى رئيس الوزراء من الليكود وأنصاره في هذا دليلا قاطعا على صواب حججه. كما يرون ، حتى العرب لم يعودوا مهتمين بالاحتلال ، ومستعدون ، في ظل الحافز المناسب من واشنطن لتجاهله لصالح تحالف استراتيجي وتكنولوجي مع إسرائيل ، في ظل التهديد المتزايد من إيران. عندما كانت العلاقات الوثيقة مع ترامب في أوجها - وقبل أن ينتقد الرئيس السابق نتنياهو في مقابلة غاضبة مع الصحفي باراك رافيد - اعتقد نتنياهو أنه تمكن من وضع فكرة الدولة الفلسطينية في حالة تجميد عميق.

هذه السياسة مستمرة إلى حد كبير في ظل الحكومة الحالية أيضًا. الحجة المطروحة هذه المرة مختلفة قليلاً: هذه الحكومة توحد الوسط واليمين واليسار (وحتى حزب عربي إسلامي) وراء هدف واحد فقط: إبعاد نتنياهو عن القيادة. ولأن الخلافات بين الأطراف حول القضية الفلسطينية كبيرة جدًا ، ولأن الفلسطينيين على أي حال لا يظهرون بوادر استعداد لتقديم تنازلات ، فإن المفاوضات الدبلوماسية ليست مهمة ، وبالتالي يجب أن يستمر الوضع الراهن.

وهناك بقايا الانتفاضة الثانية التي تبدو أنها التجربة الأكثر تكوينًا للرأي العام المحلي في العقود الأخيرة. الخوف من الموت الذي خلفته العمليات الانتحارية هنا مهما تم قمعها فقد زرع في نفوس الإسرائيليين شكوكاً عميقة في الفلسطينيين وخوفاً من انسحاب أراضيهم. الحكمة التقليدية ، على اليمين وحتى في جزء من الوسط السياسي ، ترى أن كل قطعة أرض أعيدت إلى العرب - في الضفة الغربية ، في قطاع غزة ، حتى في لبنان - تم استغلالها بعد ذلك كموقع إطلاق صواريخ أو إرسال انتحاريين.

إذا كانت الساحة الفلسطينية هادئة نسبيًا وتناقصت الهجمات الإرهابية ، فلا يوجد ضغط على إسرائيل للمضي قدمًا نحو دراسة حل سياسي (وفي الوقت نفسه تزدهر المستوطنات) ؛ وإذا تصاعد الموقف ، مع ذلك ، فإن التسوية غير واردة، لأن أي تفاوض في تلك الظروف يعني استسلامًا مهينًا للإرهاب.

في هذا الوضع المستمر منذ سنوات ، لا أحد يصدر تعليمات دقيقة للقادة العسكريين في الميدان حول كيفية التصرف. التوقع هو أنهم سيفهمون بدون كلام ، وبالتأكيد من دون وثائق ما يريده صناع القرار السياسي. إذن ، لدينا وضع يعود تاريخه إلى الفترة التي كان فيها أرييل شارون رئيسًا للوزراء أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ، أعلن فيه الجيش الإسرائيلي من جهة أن البؤر الاستيطانية غير قانونية لأنها بُنيت على أراض فلسطينية مملوكة ملكية خاصة ، ومن ناحية أخرى يد الجيش الإسرائيلي يوفر لهم الأمن خوفا من تعرض السكان للأذى. ذهب شارون أبعد من ذلك ، حيث عقد اجتماعات ليلية مع قادة المستوطنين لوضع خطط مفصلة للبؤر الاستيطانية الجديدة التي تخلى عنها في الصباح عندما ضغط عليه الأميركيون.

للفلسطينيين طريقتهم الخاصة في إمساكنا وتذكيرنا بوجودهم ، كما يتضح من موجة الإرهاب الأخيرة التي بدأت في النصف الثاني من شهر آذار. أوضح الخطاب المتطرف والمتشدد الذي ألقاه نهاية الأسبوع الماضي زعيم حماس في قطاع غزة يحيى السنوار مدى البعد عن التقييم في إسرائيل بشأن اعتدال حماس المفترض. في الخلفية ، تتواصل بلا هوادة الجهود التي يبذلها المتطرفون الفلسطينيون والإسرائيليون مع توتر ديني قوي قدر الإمكان مستمرة بلا هوادة.

أثبت سلوك الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية الشهر الماضي أنه يمكن في بعض الأحيان كبح التصعيد العنيف ، لكننا لانزال في أيدي ما كان يطلق عليه في الجيش "العريف الاستراتيجي" - خطأ من جندي ، أو قائد مبتدئ عند نقطة تفتيش قد يؤدي في بعض الأحيان إلى اشتعال النيران في المنطقة بأكملها.

أزمة الحوكمة

أعاد التوتر في المناطق توجيه الانتباه هناك في الأسابيع القليلة الماضية ، لكن من الجدير أن نتذكر كيف بدأت موجة الإرهاب الحالية. الإرهابيون الذين نفذوا الهجمات في بئر السبع والخضيرة هم من العرب الذين كانوا مواطنين إسرائيليين وأنصار تنظيم الدولة الإسلامية - وبالفعل ، قضى اثنان منهم أحكامًا بالسجن بسبب علاقاتهما مع التنظيم. هذان الهجومان اللذان أعقبتهما هجمات مقلدة في الضفة الغربية يعكسان جزءًا من مشكلة أكبر بكثير. وهي انسحاب الدولة المستمر من الأنشطة - من الشرطة إلى جباية الضرائب والعمل اليومي للوزارات الحكومية - في البلدات العربية. شوهدت عواقب هذه السياسة

المستمرة منذ سنوات ، المتمثلة في الإغفال والتنفيذ ، في العام الماضي على مستويين: في العنف القومي الشديد الذي اندلع خلال عملية حراس الجدران في غزة في مايو الماضي ، وفي الارتفاع الحاد في جرائم القتل. بين العرب بسبب الخلافات بين جامعات الجريمة أو العشائر. يُحسب للحكومة الجديدة أن تهتم بهذه القضية أكثر من سابقاتها.

تبذل الشرطة بتوجيهات من وزارة الأمن العام جهودًا كبيرة لمصادرة الأسلحة النارية التي تم حيازتها بطريقة غير مشروعة وتحاول لأول مرة مواجهة العصابات الإجرامية المنظمة في البلدات العربية. منذ بداية العام ، كان هناك انخفاض بنسبة 40 في المئة في جرائم القتل ، بعد أن سجل العام الماضي 136 حالة. رداً على ضغوط رئيس الوزراء نفتالي بينيت ، كثف جهاز الأمن العام "الشاباك" نشاطه في جمع المعلومات الاستخبارية حول الجرائم الخطيرة بين الجمهور العربي. على امتداد الخط الفاصل بين الأحداث القومية والإجرامية ، يركز الشاباك على تقليل توافر الأسلحة.

قبل أسبوعين ، تركز الاهتمام العام للحظات على مدينة رهط البدوية في شمال النقب. اشتبك اثنان في نزاع يتعلق جزئيًا بجمع أموال الحماية من الشركات ، وأطلقت العصابات المسلحة النار على بعضها البعض لساعات في أنحاء المدينة. قبل ذلك بقليل ، قام مسلحون بتخريب محولات شركة الكهرباء خارج المدينة ، مما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي في المنطقة. في الوقت نفسه ، قام أحدهم بتخريب خط السكة الحديد بالقرب من كريات جات. يمكن للمرء أن يتخيل فقط الغضب الذي كان سينشأ ، وكيف كان رد فعل الدولة ، إذا تأثرت إمدادات الطاقة أو تعطلت خدمة السكك الحديدية نتيجة إطلاق الصواريخ من غزة أو هجوم إلكتروني إيراني.

نشأ الوضع في البلدات العربية ليس فقط بسبب امتناع الدولة المتعمد عن فرض النظام،، وهو تطور يمكن تأريخه عقب أعمال الشغب في الجليل عام 2000 عندما قُتل 13 مواطنًا عربيًا في مواجهات مع الشرطة. يتجاوز التقاعس الحكومي هذا الأمر ، ويؤثر على كل جانب من جوانب الحياة تقريبًا ، من التعليم إلى التوظيف. بدأت حكومة نتنياهو في الواقع تغييرًا في السياسة عام 2015 ، حيث خصصت 30 مليار شيكل (حوالي 7.8 مليار دولار) لخطة مدتها ست سنوات لمساعدة السكان العرب. المأساة أن قسما كبيرا من الأموال لم يصل إلى أهدافه الأصلية ، لأن التنظيمات الإجرامية أرهبت السلطات المحلية واستولت على مبالغ كبيرة لنفسها من دون تنفيذ مشاريع.

في مرحلة لاحقة ، أدت الحرب الشاملة التي شنها نتنياهو ضد سلطات إنفاذ القانون كجزء من جهوده لتجنب المحاكمات الجنائية إلى إضعاف الشرطة والنيابة العامة ، مما جعل إنفاذ القانون في البلدات العربية أكثر صعوبة. وجد بينيت قيادة شبه مشلولة في الشرطة وفي مصلحة السجون ، حيث تورط

رؤساء تلك المنظمات في تحقيقات مثيرة حول كارثة جبل ميرون في لاج باعمر (الشرطة) وهروب السجناء الأمنيين من سجن جلبوع (مصلحة السجون).

وهذا أحد أسباب إطالة عمر الفقاعات الكبيرة من اللاحكم في البلدات العربية. كما تظل مشكلة لن تستطيع أي حكومة تجاهلها ، سواء بسبب انزلاق النشاط الإجرامي إلى المدن المختلطة وأماكن أخرى ، أو لأنه سيتم ترجمته إلى عنف قومي في حالة اندلاع تصعيد آخر بين إسرائيل والفلسطينيين.

اتخذ بينيت ورئيس الوزراء المناوب يائير لابيد خطوة إلى الأمام من خلال اتخاذ قرار بالانضمام إلى القائمة العربية المتحدة في الائتلاف. في نظر الكثيرين ، فإن التعاون الجديد مع الجامعة والتصريحات التي أدلى بها زعيمها عضو الكنيست منصور عباس تُظهر لأول مرة نموذجًا ممكنًا للحياة معًا. إذا انهار الائتلاف في المستقبل القريب فقد يكون لذلك تأثير سلبي على العلاقات اليهودية العربية داخل الخط الأخضر ، حيث يكتسب المتطرفون من الجمهور العربي زخمًا متجددًا.

جيش الدفاع الإسرائيلي: النموذج المنهار

في السنوات الأخيرة ، انخرط جيش الدفاع الإسرائيلي في جهود علاقات عامة واسعة النطاق لإظهار أن توسيع ميزانية الدفاع يترجم إلى تحسن كبير في قوة الجيش ، وجمع المعلومات الاستخبارية ، والهجمات الإلكترونية وغيرها من الإجراءات. أطلقت الخطة متعددة السنوات المسماة تنوفا (الزخم) بقيادة رئيس الأركان أفيف كوخافي عمليات طموحة بعيدة المدى تهدف إلى منح الجيش ميزة واضحة في حالة نشوب حرب مع حزب الله أو حماس. لكن الخطة لا تحل مشكلتين من المشاكل طويلة المدى التي يعاني منها جيش الدفاع الإسرائيلي: الانهيار التدريجي لنموذج التجنيد الحالي ، والحيرة المفاهيمية حول استخدام القوات البرية في مواجهة مستقبلية التي ستحدث بشكل رئيسي في المناطق المكتظة بالسكان.

في رأيي ، أزمة الأفراد هي التهديد الرئيس للجيش الإسرائيلي ، إن لم يكن لأمن إسرائيل بشكل عام. عندما يقوم حوالي نصف الأطفال في سن 18 عامًا بالخدمة العسكرية - يكون الوضع بين الرجال اليهود أفضل ، ولكن حتى هناك 70 في المئة فقط - لم يعد هناك جدوى من الحديث عن "المساواة في تقاسم العبء".

المشكلة أقل سياسية مما قد تبدو. في الغالب ، لا ينبع ذلك مباشرة من الإحباط لدى النسبة الهائلة من الحريديم الذين لا يخدمون (حوالي 15 في المئة من الملزمين بالخدمة) ، أو من التحفظات على نشاط الشرطة في المناطق. يتعلق الأمر أكثر بالتغييرات في المجتمع الإسرائيلي وفي طبيعة المجندين.

إن جيش الدفاع الإسرائيلي . بفضل عدد من الأعمال البيروقراطية السحر. قادر على إظهار أنه كان هناك ارتفاع في الدافع للخدمة في الوحدات القتالية في السنوات القليلة الماضية. لكن يبدو أن هذا الاستنتاج

ينبع إلى حد كبير من التغييرات في وقت وكيفية طرح الأسئلة على الحريديم. من الناحية العملية ، كان هناك أيضًا ارتفاع كبير في نسبة أولئك الذين تم إعفاؤهم من الخدمة - ما يصل إلى 12 في المائة من الرجال في أحدث مكالمات التجريب. يمكن أن تتفاقم هذه الظاهرة بسبب العواقب النفسية الخطيرة لوباء الفيروس التاجي بين الشباب.

ترتبط هذه التطورات بظواهر أخرى: "الدافع الانتقائي" ، عندما يكون الشباب مستعدين لاستثمار الجهد فقط في مهام محددة تحمل مكانة عالية ، أو التي لها مزايا أخرى (مثل تعلم مهنة مفيدة) ؛ معدل التسرب غير الهائل من الوحدات القتالية أثناء الخدمة ؛ وظاهرة يحرص الجيش على عدم الاعتراف بها - تدهور مستمر في نوعية القيادة في الوحدات التي تعتبر أقل شهرة. الرتب في قاعدة التدريب، لكن السؤال الذي يجب طرحه هو: من الذي يملأها بالضبط؟ هناك أزمة خفية حيث يمتنع عدد من الأفراد القتاليين من ذوي الكفاءة العالية عن التطوع لتدريب الضباط ، ويتردد آخرون في الانطلاق في مسارات قيادة طويلة المدى بروح جيل لا يميل إلى التطوّع في التزامات طويلة الأجل.

يُحسب للجيش أنه حسّن وبسّط عمليات التصنيف والتجنيد. هناك محاولة قليلة لفرض مسار قتالي ، حيث يعلم الجيش أن الإكراه لا يخلق دافعًا للقتال. في المقابل ، يتم استغلال إمكانات الجودة بين المجندات بشكل أكثر كفاءة. معظم المهام متاحة الآن للنساء ، وعددهن في الوحدات القتالية آخذ في الازدياد باطراد. فقد شهد هذا العام ارتفاعًا بنسبة 12 في المئة ، وعدد المقاتلات في الاستدعاء يعادل لواءين بالفعل.

لكن الحالة الأقل إشراقًا للقوات البرية مرتبطة أيضًا بقضية أخرى: الهامش المتزايد في العمليات الهجومية للجيش الإسرائيلي. تحدث الهجمات بعيدًا عن الحدود التي لا تؤدي فيها القوات البرية أي دور تقريبًا لأن العمليات تعتمد على الهواء القوة والذكاء. وثانيًا ، حتى عندما انجرفت إسرائيل إلى عمليات هجومية في قطاع غزة في السنوات الأخيرة ، فقد اكتفت بانتشار محدود جدًا للقوات البرية (عملية الجرف الصامد ، 2014) أو امتنعت عنها تمامًا . في هذه الحالة ، ليس من المستغرب أن تكون الخدمة في الوحدات القتالية في القوات البرية أقل جاذبية للمجندين ، وبالتأكيد فإن الاشتراك في الخدمة المهنية طويلة الأجل يبدو أقل جاذبية للضباط.

على النقيض من ذلك ، عندما يفشل الجيش الروسي - الذي كان ينظر إليه الجيش الإسرائيلي حتى وقت قريب بإعجاب مهني كبير- فشلاً كاملاً في حربه في أوكرانيا ، تبرز أسئلة مهنية معقدة. هل ينبع الفشل الروسي فقط من مشاكل معينة للجيش هناك (معنويات منخفضة ، لوجستيات مشينة ، حرب اختيار

غير عادلة) ، أم أنها صعوبة ستواجهها إسرائيل أيضًا إذا وجدت نفسها تقاتل جيش حرب العصابات الذي يدافع عن نفسه في مناطق حضرية كثيفة البناء؟

زيادة الهجمات الإلكترونية

سؤال آخر ، لا يحظى باهتمام كبير ، يتعلق بتعرض إسرائيل المتزايد للهجمات الإلكترونية. تفتخر إسرائيل بحقيقة أن أذرعها الأمنية ، وأيضًا جزء من صناعتها الخاصة في طليعة التكنولوجيا العالمية، سواء في مجال الدفاع أو في مجال الهجمات الإلكترونية. غالبًا ما تكون هناك تقارير ، خاصة في وسائل الإعلام الأجنبية ، حول نجاحات إسرائيلية في ضرب البنية التحتية المدنية الإيرانية عن طريق هجوم إلكتروني.

لكن في الوقت نفسه ، تواجه إسرائيل نطاقًا واسعًا من الهجمات المضادة ،بعضها برعاية الدولة ، والبعض الآخر ينفذه قراصنة مرتبطون بشكل غير مباشر بدول ، والبعض الآخر ينفذه مهاجمون مستقلون إما لأسباب أيديولوجية أو لابتزاز الأموال.

غالبية التغطية الإعلامية في إسرائيل مخصصة للهجمات المنسوبة إلى إيران ، وأحيانًا إلى حزب الله وحماس التي تعتبر ذات قدرات محدودة للغاية. قبل حوالي عامين ، هاجمت إيران منشأة ضخ تابعة لشركة المياه الوطنية ميكوروت ، بطريقة كان من الممكن أن تعطل إمدادات المياه في بعض أجزاء البلاد.

وتسبب هجوم العام الماضي الذي عطّل نشاط مركز هليل يافح الطبي في الخضيرة بأضرار جسيمة. كما قال الرئيس المنتهية ولايته للمديرية الوطنية الإلكترونية إيغال أونا لصحيفة يديعوت أحرونوت في كانون الثاني \يناير الماضي أن إسرائيل تخوض "حرباً إلكترونية" مع إيران.

يوم الإثنين ، أعلن وزير الاتصالات يوعاز هندل أنه سيتعين على موردي الاتصالات في إسرائيل الالتزام بمعايير أكثر صرامة حتى يكونوا قادرين على مقاومة الهجمات الإلكترونية. وذكر هندل أن إسرائيل "تعاني من آلاف الهجمات الإلكترونية ، بعضها ضد البنى التحتية الحيوية. نحن نعلم بوجود نية لتنفيذ هجمات إضافية ". وتحدث غابي بورتنوي خليفة أونا عن "دفاع الدولة ، نوع من القبة الحديدية" الذي سيتم تصنيعه لمواجهة التهديدات الإلكترونية.

هذه بلا شك خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك ، فإن ما لا يتم الحديث عنه علنًا هو أن إسرائيل قلقة بشأن القوى الإلكترونية الأخرى ، لا سيما الصين وروسيا. الصينيون منخرطون هنا ، عبر الإنترنت وفي أبعاد إضافية ، بشكل رئيس في التجسس الصناعي التكنولوجي الذي لا يهدف إلى إيذاء إسرائيل بشكل مباشر ، بل سرقة الأسرار منها. نوايا روسيا أكثر تعقيدًا ، ويتم تنفيذ بعضها من خلال مجموعات قراصنة مستقلة ظاهريًا.

خلاصة القول هي أن التهديد السيبراني يتزايد ، في حين أن الانتشار الدفاعي لإسرائيل لا يزال بعيدًا عن توفير استجابة شاملة ومناسبة لتهديد يتطور ويتوسع. سوف تفرض ثمناً باهظاً من الدولة في السنوات المقبلة.

* * *

تقارير

بدأت الأمور تتضح بعد شهر منذ بداية التصعيد

يوحنان تسوريف

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

إن التصعيد في "الساحة الإسرائيلية الفلسطينية" المستمر منذ أكثر من شهر، هو نتاج عملية خططت لها ونظمتها حماس وبدأت قبل رمضان بعدة أشهر، وكدرس من المواجهة التي اندلعت في مايو 2021 سعت حماس إلى استخدام الأماكن المقدسة في القدس الشرقية لإثارة احتجاجات جماهيرية تؤدي مرة أخرى إلى كافة الفلسطينيين في القدس وفي جميع أنحاء الضفة الغربية وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48.

ورغم أن الجماهير لم تستجب للدعوة إلا أن المنظمة سجلت إنجازات في ثلاث مجالات: وضع القضية الفلسطينية على جدول الأعمال الدولي، وانتقدتها معظم الدول العربية بما في ذلك تلك التي طبعت العلاقات مع "إسرائيل" بل ووبخت ممثليها، وتم الكشف عن ضعف السلطة الفلسطينية وحركة فتح المتفككة.

- فهل من الصواب الاستمرار في التفكير في إجراءات عقابية ضد حماس للردع والتحركات الهادفة إلى تحسين حياة السكان في قطاع غزة والضفة الغربية – وهي أفكار تضعف السلطة الفلسطينية وتعطي حماس المزيد من القوة؟
- وهل عدم الجدوى السياسية للتسوية يبرر عدم التفكير من الناحية السياسية في سبل وقف التدهور في مكانة السلطة؟

على الرغم من ان التصعيد على "الساحة الإسرائيلية الفلسطينية" الذي استمر لأكثر من شهر بدأ بعمليتين في مدينتي بئر السبع والخضيرة (22 و 28 آذار) نفذهما فلسطينيين من الداخل ولحقها عمليتين أخريين، تم تنفيذهما في "بني براك" و"تل أبيب" على أيدي مسلحين اثنين منفردين من منطقة جنين وفي

نهاية شهر رمضان بهجوم إطلاق نار في مستوطنة "أريئيل" على أيدي شابين من قرية مجاورة، إلا أن التعبير الرئيسي للتصعيد في إظهار المقاومة الشعبية – كان الاحتكاك المستمر بين الفلسطينيين والشرطة والجنود.

وكانت نقاط الاحتكاك الأماكن المقدسة في القدس الشرقية ومحيطها، وفي جنين والحرم الإبراهيمي في الخليل وأماكن أخرى في الضفة الغربية، والتصعيد هو نتاج مخطط لمعركة تقودها حماس بالتعاون مع الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية.

وجيل الشباب له دور فيها وهو ليس من يقودها لكنه يجد في مبادرة حماس وفي أجواء التصعيد التي تخلقها المنظمة قناة لتنفيس الضغط المتراكم لديه منذ فترة طويلة، بمعنى آخر لا ينبغي أن نستنتج من مشاركة جيل الشباب في التصعيد أن هناك إجماعاً أو توافقاً بينه وبين المنظمات الإسلامية فيما يتعلق بالنظرة إلى "إسرائيل" وحل الصراع.

لقد بدأت حماس تهيئة الأجواء للتصعيد في شهر رمضان في وقت مبكر من شهر كانون الثاني (يناير) 2022 عندما بدأت المنظمة في التحذير من "الاعتداءات الإسرائيلية" على المسجد الأقصى ومن توسيع نطاق إجراء طقوس العبادة اليهودية فيه واقتحامه وتقسيمه على غرار ما حدث في الحرم الإبراهيمي،

لكن ادعاءات حماس ليس لها أساس من الصحة وكان هدفها هو بث الروح في الجمهور الفلسطيني في الضفة الغربية والشتات وفي الداخل قبل وأثناء التصعيد في رمضان، وكانت "سياسة إسرائيل" منذ تشكيل الحكومة الحالية في مايو 2021 هي الامتناع عن أي عمل مثير للخلاف يمكن أن يقوض الائتلاف الحاكم.

لذلك لم تتخذ الحكومة أي خطوة قد تغير من الوضع الراهن في القدس الشرقية وحول الأماكن المقدسة، مقارنة بأيام "حارس الأسوار – حيث بدأت جولة المواجهة بين "إسرائيل "وحماس التي وقعت في مايو 2021، في القدس وتركزت في قطاع غزة.

عملياً التصعيد الحالي هو الفصل الثاني من المواجهة ذاتها التي اندلعت بعد إلغاء المجلس التشريعي من قبل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، حيث سحب الإلغاء فعلياً من بين يدي حماس فرصة الفوز في الانتخابات وفرصة أن تكون جزءاً من القيادة التي تمثل القضية الفلسطينية وتقودها ووضع حداً لتفرد حركة فتح وأبو مازن بالقيادة.

وهذه إستراتيجية تطورت خلال إدارة ترامب، الذي قوبلت محاولاته لفرض "خطة صفقة القرن" على الفلسطينيين بمقاومة فلسطينية شاملة قربت جداً بين الفصائل الفلسطينية المتناحرة – وهذا التقارب جعل المصالحة الوطنية الفلسطينية لبعض الوقت خياراً قابلاً للتطبيق.

إن إلغاء الانتخابات أعاد حماس إلى دائرة المواجهة، لكن بشكل مختلف عن المواجهات التي دارت حتى عام 2014، حتى ذلك الوقت كانت مطالب حماس تركز على رفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر من وإلى غزة وتحسين حياة السكان داخله.

وفي السنوات التي أعقبت المواجهة في عام 2014 وجدت حماس صعوبة في تبرير المقاومة المسلحة المستمرة ضد "إسرائيل" أمام الجمهور في قطاع غزة، وبدأت في تبني أساليب من مجال المقاومة الشعبية، والتي تم التعبير عنها في احتجاجات شعبية واسعة النطاق على طول الحدود بين "إسرائيل" وقطاع غزة.

وفسر أعضاء بارزون في المنظمة التغيير بأنه خطوة ضرورية بسبب تغير الظروف، من ضمن ذلك تعب الجمهور في قطاع غزة فضلاً عن الافتقار إلى الدعم العربي وعدم وجود فرصة للمصالحة الفلسطينية الداخلية.

وعشية التصعيد الحالي كررت حماس عدة مرات القول بأن قطاع غزة ساهم بشكل كبير في مقاومة "إسرائيل" وأن الوقت قد حان لتقوم الضفة الغربية بدورها، كما تم التأكيد على أن القطاع لن يقف متفرجاً وسينضم إلى المواجهة وفقاً لأبعاد ومدى التصعيد الذي سيتطور.

لكن الهدف الذي حددته حماس لنفسها لم يكن فقط مقاومة "الاحتلال"، ولكن أيضاً وربما بشكل خاص استغلال ضعف السلطة الفلسطينية والفشل التام لاستراتيجية التفاوض السياسي في ضوء تقديم "صفقة القرن"، لتوحيد الجمهور الفلسطيني حول أوسع قاسم مشترك ممكن ومن خلاله تعميق المعرضة ضد السلطة والسعي لتحقيق التغيير الذي فشلت في تحقيقه من خلال الانتخابات.

من خلال المسجد الأقصى والأماكن المقدسة في القدس الشرقية تمكنت حماس في مايو 2021 من الربط بين قطاع غزة والقدس والمواطنين الفلسطينيين في الداخل المحتل وإثارة الآمال لدى الفلسطينيين الذين يأملون في التغيير.

وبعد عام مع اقتراب شهر رمضان سعت حماس إلى إعادة إثارة حدث من شأنه أن يعادل في نتائجه هذه المواجهة، لكن العفوية التي ميزت التعبئة الفلسطينية متعددة الجبهات التي حدثت في عام 2021 غير موجود اليوم.

والهجمات في بئر السبع والخضيرة التي لم يتضح بعد ما إذا كان لها تأثير أكثر من كونها مصدر إلهام للتصعيد المنشود، لم تثير موجات من التضامن الجماعي مع منفذي العمليات من جانب المواطنين الفلسطينيين في الداخل، والإدانات التي سمعت من جميع الفئات القيادية لهذا الجمهور كانت واضحة وواسعة النطاق، مما حال بشكل فعال دون فتح هذه الجبهة.

في القدس الشرقية تمكنت حماس من تجنيد العديد من الفلسطينيين من شرق المدينة والضفة الغربية والمواطنين الفلسطينيين في الداخل، الذين تصدوا عشية رمضان لعدد كبير من رجال الشرطة المتمركزين هناك لقمع المصلين.

وكررت حماس ادعاءاتها البالية بشأن انتهاك الوضع الراهن واقتحام اليهود للصلاة في المسجد الاقصى وغيرها من الادعاءات التي تهدف الى خلق شعور وكأن هناك خطراً يتربص بالمسجد من قبل "إسرائيل."

في منطقة جنين التي انطلق منها منفذو الهجمات في "بني براك" و "تل أبيب" نشأت هاك منطقة توتر أخرى، واندلعت اشتباكات بين جنود الاحتلال ومسلحين محليين، بمن فيهم أعضاء من فتح والجهاد الإسلامي وآخرين، واعقبها مواجهات وإلقاء الحجارة شارك فيها سكان المنطقة ومحيطها.

وبرز مخيم جنين مرة أخرى كنقطة محورية للعمل النضالي الذي خلق الشراكة بين مختلف المنظمات – حتى المتناحرة منها مثل فتح والجهاد الإسلامي.

ومع ذلك في كل من القدس والضفة الغربية لم يكن هناك خروج جماعي للشوارع على غرار أحداث الانتفاضة التي اندلعت في أواخر عام 1987، والتي أثارت الاهتمام الدولي والعربي والتي في غضون سنوات قليلة حركت عملية سياسية بعيدة المدى.

في الواقع الحالي على الساحة الفلسطينية يمكن للجماهير أن تشارك في مثل هذه المعركة في واحدة من حالتين: بالتنسيق بين حماس وفتح، اللتين فقط هما من يملكان القوة لخلق إجماع فلسطيني، أو كما

تسعى حماس، تزايد الاحتكاك مع قوات الجيش والشرطة خاصة حول الأماكن المقدسة في القدس الشرقية وسقوط عدد كبير من الضحايا.

لكن التنسيق بين حماس وفتح حالياً غير واقعي، ولا يوجد إجماع فلسطيني على مواجهة واسعة النطاق مع "قوات الأمن الإسرائيلية"، علاوة على ذلك فإن استعدادات "الشرطة الإسرائيلية" والمنظومة الأمنية في وقت مبكر للتعامل مع الاحتكاك دون التسبب في وقوع إصابات كثيرة، منع عملياً البعد الجماهيري للاحتجاجات، وهو أمر حيوي للغاية بالنسبة لحركة حماس من ان يتحقق.

فشلت حماس حتى الآن في محاولتها تحقيق الهدف الرئيسي من التصعيد، فلم تنشأ جبهات أخرى للمواجهة ولم تتسع أو تنتشر المواجهة نفسها، لكن حماس حققت إنجازات في ثلاث مجالات:

فقد وضعت القضية الفلسطينية بعد غيابها المدوي عن "قمة النقب" التي عقدت في آذار/ مارس على جدول الأعمال الدولي، وتعاملت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مع ما يحدث وصعدت معظم الدول العربية من انتقاداتها "لإسرائيل" بشأن الأماكن المقدسة.

الأردن الذي يهدده التصعيد في القدس أكثر من الدول العربية الأخرى، حيث وبخ ممثل "السفارة الإسرائيلية" بل عقد منتدى جامعة الدول العربية الذي ناقش التصعيد وأدان "إسرائيل."

كما أظهرت حماس ضعف السلطة الفلسطينية وانهيار حركة فتح بما في ذلك مظاهر التمرد في صفوفها، وانتقاد السلطة الفلسطينية "لإسرائيل" كان حاداً: واتهمت "إسرائيل" بالتسبب في التصعيد وبالتالي رددت السلطة رسائل حماس وصبت الزيت على النار.

لقد انتهى شهر رمضان للتو، ولكن ما زالت أمامنا أيام اختبار حساسة، ومن الممكن أن ينضم البعد الفلسطيني الجماهيري إلى صورة المواجهات لاحقاً، ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن حماس خطت خطوة أخرى في طريق نظر الجمهور الفلسطيني إليها على أنها بديل للسلطة الفلسطينية.

على الرغم من التمييز أو الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية، والذي يُزعم أنه تجلى في التصعيد الحالي في عدم انضمام غزة إلى المعركة، إلا أنه من الواضح للجميع أن الربط الذي انشأته حماس من خلال إدارة التصعيد من داخل قطاع غزة أومن خلال الدعم العسكري من قطاع غزة يعبر جيداً عن الربط بين المنطقتين.

وأمام أعيننا تحدث عملية أُفول نجم السلطة الفلسطينية وفتح وأبو مازن مقابل صعود نجم حماس كقوة جديدة وجريئة ومبادرة.

- هل من الصواب أن تستمر "إسرائيل" في التركيز على الحلول من مجال الاقتصاد والبنية التحتية؟
- هل من الصواب الاستمرار في التفكير في المصطلحات العقابية ضد حماس لردعها؟
- هل من الصواب الاستمرار في تجاهل حقيقة أن عدم وجود تفكير سياسي يزيد فقط من قوة التنظيم ويقوض أسس السلطة الفلسطينية؟

إن التفكير السياسي لا يعني بالضرورة التوصل إلى اتفاق أو وتوقيع اتفاقية، ولكن أولاً وقبل كل شيء اعتراف بالحاجة إلى المحادثات من أجل توضيح المشاكل ورسم طرق للتسوية، وغياب مثل هذا التفكير يعني التجاهل، والتجاهل دائما سيحتاج إلى لفت انتباه المُتجاهل..

* * *

القناة 13: الإعلام العبري: حماس تعلن المسؤولية عن عملية أرئيل

دور كوهين

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

بعد الخطاب الذي ألقاه يوم السبت الماضي زعيم حماس يحيى السنوار، والذي دعا فيه فلسطيني 1948 إلى الوقوف والضرب ووصف عضو التحالف منصور عباس بـ "الخائن"، تم تعليق لافتة على المسجد الأقصى يظهر فيها شخص مسلح يحمل صاروخاً مضاداً للطائرات.

وعلى الرغم من أن الوضع المتوتر في قطاع غزة قد خف إلى حد ما، يبدو أن لدى حماس خططها الخاصة، يضاف إلى ذلك إعلانها المسؤولية عن العملية في أرئيل الذي نفذها أشخاص ليس لهم انتماء تنظيمي في المقام الأول.

وقال "عدي كرمي" مسؤول سابق في جهاز الأمن العام" الشاباك": "حماس تريد الحفاظ على الوضع الراهن للتهدئة في قطاع غزة، وهي تعمل جاهدة في أربعة ميادين، هي: القدس الشرقية، والمسجد الأقصى، والضفة الغربية، وبين فلسطيني 1948."

وأضاف ": كما أن حماس تعمل على مستويين، الأول هو التحريض القاتل لقيادة المنظمات المحلية والأفراد الذين ينفذون هجمات، والثاني هو محاولة تجنيد مجموعات محترفة من خلال التمويل والتدريب والتوجيه، وفي هذا الأمر فشلت بالفعل."

وأوضح: "بأن كل ما يحدث في المسجد الأقصى هو أن حماس تريد أن تظهر أنها قوية، وأن لديها أيضًا كلمة على المسجد الأقصى، وأنها متورطة فيما يحدث في الأقصى، وهذا يضاف إلى التحريض الصارخ على الشبكات الاجتماعية، بما في ذلك الخطاب القاتل ليحيى السنوار والذي وصف فيه عضو التحالف منصور عباس بالخيانة، وهي محاولة فاضحة لتحريض فلسطيني 1948، وبسبب التحريض نفسه خرج منفذا عملية أرئيل لتنفيذ عمليتهم، بمعنى آخر، هناك محور تحريض واضح يدفع فلسطيني 1948 من داخل إسرائيل إلى الوقوف وتنفيذ عمليات."

وعن مصلحة حماس في هذا الأمر، قال كرمي": بالنسبة لحماس الهدوء في قطاع غزة مهم جداً الآن، فهي تعيد تأهيل بنيتها التحتية المدنية، وهي تسلح نفسها، وتعمل على تراكم قوتها، وهي تشارك في الإنتاج الذاتي للوسائل العسكرية."

وأوضح كرمي: "لذلك فإن حماس لها مصلحة استراتيجية في الحفاظ على الهدوء في قطاع غزة ويظهر قدرتهم وأنه ليس لديهم اهتمام بإشعال القطاع، بالطبع هذا ينضم إلى فتح المعبر للعمال الفلسطينيين، ما يعزز اقتصادهم، لكن مصلحة إسرائيل في الوقت الحالي هي الحفاظ على الهدوء في المسجد الأقصى وكذلك في قطاع غزة، ليس لديّ شك في أنهم يقومون في الوقت نفسه بعلاج موضعي في الضفة الغربية (اعتقالات واغتيالات)."

يشرح الدكتور "مايكل ميلشتاين" رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية في جامعة "تل أبيب" وكبير الباحثين في معهد السياسات والاستراتيجيات بجامعة رايخمان، استراتيجية حماس هذه الأيام:

بأن حماس تحاول فعلا التفريق في تعاملها مع "إسرائيل" وهي تنجح في الأمر، فهم يتلقون الكثير من الإيماءات من "إسرائيل"، خاصة فيما يتعلق بقضية العمال، ودخول العمال إلى "إسرائيل"، كل يوم يدخل 12 ألف عامل، وفي الحقيقة يحاولون إحداث هدوء في قطاع غزة، وفي الوقت نفسه يوجه ضربات مروعة "لإسرائيل"، وقد قال يحيى السنوار في خطابه، وأنا أقتبس": جهزوا السكاكين، جهزوا البنادق واخرجوا للمعركة "وقد كانت هذه رسالة لفلسطيني 1948، ونجح، وهو يعرف كيف يقرأ الخارطة السياسية "لإسرائيل" جيداً ويفهم أن التحريض يعمل لصالحه.

وأضاف ميلشتاين متسائلاً عن طبيعة سياسة "إسرائيل" تجاه حماس، "نحن بحاجة إلى إعادة التفكير في سياستنا تجاه غزة، ما يعني أن حماس تواصل الترويج لهجمات إرهابية في ساحات أخرى، من داخل إسرائيل وليس من قطاع غزة، كما أن حماس تتصرف كيفما تشاء لأنهم يفهمون أننا في ورطة سياسية تجعل من الصعب للغاية على إسرائيل القيام بأشياء في غزة، وهم يدركون أن بإمكانهم الحفاظ على الهدوء في غزة وكذلك الترويج لما يسمونه الجهاد في الضفة الغربية وبشكل عام في أي مكان آخر غير قطاع غزة."